مجلس النواب

المؤتمر الوطني الاتحادي الرباط في 2025/03/04

الرقم : 20526

الى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تصفية الحسابات ضد فاضحي الفساد بدل فتح تحقيق جدي حول المضاربات وغلاء أسعار السمك

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

يبدو أن "فضح الفساد" في المغرب، بات اليوم محط خطورة على الفاضحين، سواء كانوا من عامة الشعب أو من التجارالصغار بل حتى المجتمع المدني.

ولعلّ أحد هؤلاء، شاب واقعة السردين ، الذي باعه بخمس دراهم للكيلو في مدينة مراكش، والتي فضحت احتكار الكبار لسوق السمك في المغرب، الذين يشترون سمك الفقراء "السردين" بثمن لا يتجاوز الثلاث دراهم لبيعه بعشرة وعشرين درهما للكيلو غرام الواحد، في ممارسة واضحة للأرباح اللاأخلاقي والتي تكرس ضرب القدرة الشرائية للمواطنين ،لاسيما ونحن على أعتاب شهر رمضان الذي يعرف استهلاكا مكثفا للسمك على طاولة الإفطار.

وأمام هذا الوضع، وفي الوقت الذي كان يُنتظر أن يُفتح تحقيق جادّ وموضوعي في الأثمنة الحقيقية للسمك جملة وتفسيرا، سارعت السلطات للتضييق على شاب يبيع السردين بثمنه الحقيقي، بذريعة "السلامة الصحية"، وهنا يُطرح التساؤل هل يُراقب المكتب الوطني للسلامة الصحية كل المحلاّت، بما فيها المحلات الكبرى التي لا تحترم معايير السلامة الصحية في كل المدن تعميما للمراقبة ، أم يتعلق الأمر فقط بتصفية حساب مع شاب فضح المحتكرين ؟ أم لأنه وضع وزارتكم في موقف محرج وجعلها عاجزة عن اتخاذ أي قرار ضد صناع "ارتفاع الأسعار" والتي تعد مسؤولية وزارتكم ؟.

ألم يكن من الأولى فتح تحقيق جدي في الأسواق الكبرى للأسماك خصوصا وأن الأمر، في سياقه وظرفيته المتسمة بغلاء غير مسبوق، أثار استياء المواطنين وأفقدهم الثقة في مؤسسات الرقابة ، مع وجود شبهة تصفية حساب مع شاب فضح المستور وهو الأثمنة الحقيقية للأسماك.

لدى نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي تعتزمون القيام بها أولا من أجل فتح تحقيق فعلي وتجنيب المغاربة ارتفاع الأسعار المهول ، ومواجهة المضاربين والمحتكرين ، والكفّ عن تصفية الحسابات مع كل مواطن أو هيئة فضح فسادا سواء عاما أو خاصا،

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فاطمة التامني